

الاول فها رجون اوله رينظا للماء في جامع واستخرا  
 من ان لو يعلم بطلوغه الامه الاخرى ان يتزوج حيا  
 منى وهو جامع فاشبهه الفلظ بالاكل واللبان استخرا  
 لا عاظا كما جامع بعد الفجر جامع فيه الفقه جامع  
 ليعلم لها استراطن ان صومه يظل هناك فخرج فلا  
 حكمة لفرقه وخرج بالاجرة او ما اذا اخرج حالة العبد  
 به من زادته بعزله فخرج لكي يجمع الصور ان يجرط  
 صفة صومه ان اعلم وطلوع الفجر وهو جامع ان يزوج  
 فيص ويلا ان يطلع ذلك من حاشته ساعة ويشهد للغير  
 بالفرع المثلث والمثلث اي جمع الصور بها متر وبعقل  
 ولا يلزم والمقولة عن الجبين والنفايس فلا يجمع صوم  
 ولغيره بعد واليهن ولا كما فراس او سرتين ولا جافين  
 اي يجمع الصور بالوجن او زيدا واحدا او اثنين في  
 خصوصية كالميلدة وكذا لو ولدت ولو تمها كما صح  
 ان بالثقة الا عطفها في جرة انبعاثا لرهنه زمن الا  
 الا انها لم ترفع حله في استغرا فيها لورمه لم يبق  
 الخطاب منه ان الشام يتبته اذا نية وطهه يجب  
 الصلوة الثانية بالنوم وكون الثانية بالاعتا ونبول  
 اليوم الصوم لا يوجب العبد للهي عن صومها في خبر العبد  
 لثريته اي عيد الاحي الذي عن صومها في خبر الي داود  
 صحيح للصوم صله فيوك كما نمر ولو كان صوم ايام  
 التي في نفع من لم يجد الهدى فانه لا يجوز له ان يجمع  
 الفجر لغيره رديه قاله في الروضة وهو الاصح  
 المشرك في ان من رمضان فلا يجمع صومه لثوب عار  
 يومه المشك فدمعني ان القام صلا الله عليه يوم روة  
 وجمعه ونازع في ذلك الاستوي فقال والمعموف في  
 علم الاثرون الكراهة لا التخيير وان تصف  
 له نية ان لم يسهل ما قبله على المصوم يومه المشك  
 والجمع عليه

اريد ما من ذكر في فان ظهر عليك فاكوا العدة ثلاثين ولا اشرطنا  
 الربوي في العبد وقضية كل مة انه يعتبر بنظر المشارة والاعتبار  
 تلقى صدق المذخورين ولا العدة في الفاسق والمملوك وانه يعتبر  
 ثلاثة كما ذكر من الصبية والنساء وليس كذلك وقضية ايها  
 لو شهدوا في طباق العبد لم يكن اليوم يومه شك وهو قضيه  
 علم الطاوي والبارزي والوجه خلافة ان العرض ظن  
 صدقهم واستشكل عدم صحه صومه بما متر منه انه يجمع صومه  
 ظن انه من رمضان لقول من يثون به من هولاء عند نهي كونه هذه  
 واجاب عنه الشارح اخذ من كلام النبي بان كل مة  
 امر بها او اذ بين ثوبه من رمضان وهذا بما اذ المرئيين في قلبه  
 على هولاء الصور بل في النية فقط فاذا نوي اعتقا داعيا في ظهر  
 نية تيسر تلك كون عدم رمضان لاجتاج الي تجديديه اخرى  
 الا انه لم يذكر هذا فيما ثبت به التبرر واذا ذكره في الفقه  
 عليه في النية التي ومحل عدم صحته اذا كان بعد روزه او سدر  
 ولا يفقيه او تكلم بان صامه ليس من ذلك او وصله بما قبله  
 جرمه كما مرع غير الصحيين لان عدم رمضان في صور يوم او  
 يومين الا رجلا ان صور صوما فليحبه وساق القضاء الرض والفعل  
 كما اقتضت كلامه ولا كراهة في صومه لو ورد وكذا لرضه في الجمع  
 عن مقتضى كلام الجمهور ونقله الرافعي عن ابن المكلف ونقل الكراهة  
 عن القاضي ابي الطيب ونقله للمهاجرين عن جمع رويها وسع قياس  
 الفرض على الخلق لانه في سنة لا يبرأ منه بتقدير كونه من رمضان  
 قال فلو اخرج صوما في يومه المشك فقياس كل مة من الاوقاف  
 الذي عنها تحريمه ولا رمضان فانه غير قابل للتحويل اي لصوم سواه  
 ولو في سفر او مرض لتعين الوقت له ولو نذر صوم يومه مشك قبل  
 يسبل على الذم وجهان احدهما انه وثبت سرعة فطر ان يقبضه  
 سائر الصيامين لا لئلا امرت بخلافه فاجعلوا الفطر واد الاموال  
 واخرها الفطر فله فظن الفطوب فلا يندب سرعة الفطر  
 وعصمه صومه كما قاله في قوله المالم لم يرد به واد ان  
 صومه وكذا في قوله عليه في قوله ان يجمع  
 فيهما عذرات فان لم يكن حيا فله ان يجمع  
 ولو في وحسنه وقضية تقدمه في خبره

في قوله المالم لم يرد به واد ان  
 صومه وكذا في قوله عليه في قوله ان يجمع  
 فيهما عذرات فان لم يكن حيا فله ان يجمع  
 ولو في وحسنه وقضية تقدمه في خبره

اي يوم مشك  
 من حرمه وسماوي بان وصله  
 انما بانها صام بها مع عشر  
 عشرو وهل زاد بالورس ان  
 اخر النصف الاول الي يوم  
 بان يوم سوا اخر النصف  
 ثم يظن لغيره انك م يوم  
 علفظ والظاهر ان  
 ان تصدق التواجد وان  
 من غير ترك بانها صلات  
 ثم انظر بفرصا يوم النك